

دور أبعاد الحوكمة في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام الليبي

دراسة تحليلية عن الفترة (2014-2021)

علي عبدالعظيم أبوغولة

كلية العلوم التقنية - مصراتة

ali.abduladiem63@gmail.com

تاريخ النشر: 2023.04.06

تاريخ القبول: 2023.03.01

تاريخ الاستلام: 2023.01.09

الملخص:

هناك تقشي فساد مالي كبير في ليبيا منذ عقود، إلا أنه زادت وثيرته بعد التغيير السياسي في فبراير 2011، مما ترتب عليه انعكاسات خطيرة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد، من أبرزها تدني في مستوى الخدمات العامة للمواطنين، وتصنيف ليبيا في قائمة الدول العشر الأكثر فساداً في العالم.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق نظام الحوكمة لتسخيرها في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، وتحسين مستوى تصنيف ليبيا في مؤشرات الحوكمة ومدركات الفساد العالمية. وقد تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي والمقارن للتحليل وتقييم البيانات والمعلومات الصادرة عن هيئات محلية رسمية ومنظمات دولية موثوقة، وذلك فيما يتعلق ببيانات عن مؤشرات الحوكمة والفساد المالي في ليبيا خلال السنوات 2014-2021م.

لقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة من أبرزها أن مؤشرات الحوكمة ومدركات الفساد العالمي المتعلقة بتقييم الوضع في ليبيا كانت جميعها مؤشرات سالبة ومتدنية جداً مقارنةً مع بقية دول العالم، وبالتالي تعتبر هذه دلائل ومؤشرات خطيرة تهدد الدولة الليبية واقتصادها الوطني وسمعتها العالمية، الأمر الذي يستلزم بأن تقوم الحكومة بإتخاذ جملة من الخطوات الجادة، التي تساهم في كبح جماح الفساد المالي المستشري في مفاصل مؤسسات الدولة الليبية، وكذلك لتحسين صورتها في مؤشرات الشفافية والنزاهة بين عامة الدول المتقدمة في هذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، مؤشرات حوكمة القطاع العام، الفساد المالي.

The role of governance dimensions in reducing financial corruption in Libyan public sector institutions

Analytical study for the period (2014 -2021)

Ali Abduladiem Abughoula

College of Technical Sciences – Misrata

ali.abduladiem63@gmail.com

Abstract

There is a large outbreak of financial corruption in Libya for decades, but it increased after the political change in February 2011, which resulted in serious repercussions on various aspects of economic, political and social life in the country, the most prominent of which is the decline in the level of public services for citizens, and the classification of Libya in the list of countries The ten most corrupt in the world.

This study aims to highlight the importance of applying the governance system to harness it in addressing this dangerous phenomenon, and to improve the level of classification of Libya in global governance indicators and corruption perceptions. The descriptive and comparative analytical approach was used to analyze and evaluate data and information issued by official local bodies and reliable international organizations, with regard to data on indicators of governance and financial corruption in Libya during the years 2014-2021.

This study concluded with a set of important results, most notably that the indicators of governance and perceptions of global corruption related to the assessment of the situation in Libya were all negative and very low indicators compared to the rest of the world, and therefore these are serious indicators and indicators that threaten the Libyan state, its national economy and its global reputation, which It requires that the government take a number of serious steps that contribute to curbing the rampant financial corruption in the joints of the Libyan state institutions, as well as improving its image in the indicators of transparency and integrity among the general developed countries in this regard.

Keywords: *Governance, Public Sector Governance Indicators, Financial Corruption.*

1- إطار تمهيدي

1-1 المقدمة

أصبح الفساد المالي ظاهرة عالمية خطيرة تعاني منها عدة دول حول العالم، وخاصةً الدول التي تشهد صراعات وانفلات أمني وغير مستقرة سياسياً، بل إن هذه الظاهرة باتت مشكلة مستعصية لدى هذه الدول، كونها مرتبطة بسلوكيات وأخلاقيات البشر، ولها تأثير سلبي خطير على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والأمنية والقانونية والاجتماعية، وتحول دون تحقيق تطلعات الشعوب نحو الاستقرار والتقدم والرفق والعدالة الاجتماعية.

تعتبر ليبيا دولة غير مستقرة سياسياً وذلك منذ فبراير 2011م، وتأثرت تأثيراً مباشراً من الفساد الذي تقش في مؤسساتها العامة بشتى أنواعه، مما أدى إلى تدني في مستوى الأداء المؤسسي، وتردي ملحوظ في البنية التحتية والخدمات العامة التي تقدمها هذه المؤسسات لمواطنيها، وأصبحت ليبيا للأسف دولة مصنفة في قائمة العشر دول الأكثر فساداً في العالم ولعدة سنوات متتالية. هذه المؤشرات السلبية مثبتة وموثقة في عدة تقارير هيئات ومنظمات محلية وعالمية موثوقة ومختصة في هذا الشأن. ولهذا، فإن الأمر يتطلب من الدولة ضرورة التفكير بجدية واهتمام شديد لإيجاد آلية مثالية من خلالها تستطيع الحكومة التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي مازالت تتخر في مؤسساتها، وتفتك بالاقتصاد الوطني وثروات البلاد منذ عدة سنوات، وجعلت سمعة ليبيا سيئة بين دول العالم.

وعليه، فإن تبني مفهوم الحوكمة وتطبيقها بالأسلوب الأمثل في مؤسسات القطاع العام الليبي أمراً لا يمكن تجاهله لما ستحققه من منافع عديدة في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1-2 الدراسات السابقة

في الدراسة تم الاستعانة بالدراسات السابقة التي تناولت مفهوم الحوكمة والفساد على مختلف الأصعدة، فمنها دراسات محلية تناولت موضوع الحوكمة والفساد في ليبيا، ومنها دراسات أخرى تناولت موضوع الحوكمة والفساد في الجزائر، على اعتبار ان دولة الجزائر هي دولة عربية جارة وتشابهها مع البيئة الليبية، وذلك لتسخيرها والاستفادة منها؛ ومن تجارب هذه الدول التي سبقتنا في هذا الشأن.

1- دراسة (شعيتير، 2021): "مكافحة الفساد في ليبيا: تعدد السياقات وشمولية السياسات".

تناولت هذه الدراسة مفهوم الفساد واعتبرته يمثل خطراً على التنمية المستدامة وسيادة القانون، ويمثل أيضاً تحدياً في طريق أي عملية سياسية حقيقية لإعادة بناء الدولة الليبية ومؤسساتها.

حيث ذهبت الدراسة إلى أن للفساد علاقة تأثير تبادلية مع البيئة المحيطة به التي يتمظهر خلالها وحيث إن للبيئة المحيطة سياقات عديدة: سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية ودولية وثقافية وحقوقية ومنها ما يتعلق بالسلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، فلا مناص من تتبعها. وقد وصت الدراسة بالاعتناء بمكافحة الفساد على مواجهة مظاهره بأدوات قانونية بقدر ما تلزم إصلاح الاختلالات في البيئة المحيطة به من خلال تبني سياسات عامة بغية الوصول إلى رؤية مكافحة مؤسسية ومجتمعية.

2- دراسة (بوحفص و بن غالي، 2019): "التجارب الدولية في مجال إرساء الحوكمة ومكافحة الفساد المالي والإداري - دروس مستخلصة للجزائر".

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد بيئة مثالية للتنمية وتطوير مبادئ ومتطلبات الحوكمة في محاولة لمنع كل مظاهر الفساد المالي والإداري في مختلف دول العالم عامة والجزائر خاصة، وذلك عن طريق دراسة التجارب الدولية في هذا الشأن من أجل الاستفادة من أفكارها والطرق التي استعملتها في مجال تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد، وأخذها كدروس بالنسبة للجزائر التي مازالت بعيدة عن ركب هذه الدول سواء العربية منها أو الغربية، ومحاولتها لتطوير مشروعها الخاص بحوكمة الشركات ومكافحة الفساد.

3- دراسة (أكرم، حمزة محمد، 2019): "دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات المملوكة للدولة تحليلات واستنتاجات نظرية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالحوكمة ودورها في إدارة المال العام، كما أوضحت أبرز آلياتها التي تسهم في الحد من الفساد المالي والإداري بالدولة الليبية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن حجم الفساد بالدولة الليبية في شكل متزايد يتطلب إيجاد وسائل سريعة لمعالجة هذا الفساد، كما أوضحت الدراسة أن آثار الفساد أضاعت فرصاً عديدة على ليبيا للإصلاح. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة إلزام الشركات المملوكة للدولة الليبية بتطبيق آليات الحوكمة ونشر ثقافة الحوكمة بالمجتمع الليبي.

4- دراسة (طويطي ومجدوب، 2019): "آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي والإداري في ظل مبدأ الإفصاح والشفافية".

هدفت هذه الدراسة إلى تأكيد بأن حوكمة الشركات من أهم الآليات الضرورية واللازمة للحد من الفساد المالي والإداري في البيئة الجزائرية، وذلك من خلال ضمانها لحسن عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة، وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات في القطاعين العام والخاص بشكل قانوني واقتصادي سليم. وقد اكتسبت الحوكمة أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول الناشئة؛ نظراً لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة، فغياب الإفصاح وضعف نوعية المعلومات يؤدي إلى منع الإشراف والرقابة ويعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة.

ما يميز هذه الدراسة - دور أبعاد الحوكمة في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام الليبي - عن الدراسات السابقة، بأن هذه الدراسة تعتبر من أولى الدراسات في ليبيا التي تناولت دور أبعاد حوكمة القطاع العام للحد من ممارسات الفساد المالي في مؤسسات الدولة الليبية. حيث اعتمدت هذه الدراسة في الجانب العملي على البيانات والأرقام الفعلية المتعلقة بالشأن الليبي عن فترة زمنية ممتدة لثماني سنوات متتالية (2014-2021)، وهذه البيانات والأرقام التي تم الاعتماد عليها وردت بتقارير محلية ودولية موثوقة، بحيث قام الباحث بعملية التحليل والمقارنة والتقييم باستخدام ستة أبعاد رئيسية لحوكمة القطاع العام؛ وذلك لغرض اظهار الوضع الحقيقي الذي تعاني منه الدولة الليبية منذ عدة سنوات مضت، ومن ثم الوصول إلى

نتائج وتوصيات نهائية تساهم في تحقيق أهداف هذه الدراسة ومن أهمها الحد من ظاهرة الفساد المالي المستشري في مؤسسات القطاع العام بالبلاد وتحسين سمعة ليبيا بين عامة الدول.

1-3 مشكلة الدراسة

الفساد المالي في ليبيا أصبح الشغل الشاغل لكل مواطن، خصوصاً بعد ثورة فبراير 2011، حيث لم يعد الحديث عن ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة مقصوراً على طبقة المثقفين والمهتمين بهذا الشأن فقط، وإنما أصبح الأمر محل نقاش واستغراب من عامة الليبيين وذلك لما لمسوه من تدني في مستوى الخدمات العامة الأساسية التي تقدمها المؤسسات الحكومية طيلة هذه السنوات، بالرغم من صرف عشرات المليارات على بنود الميزانية العامة للدولة سنوياً. إضافة إلى ذلك، بأن ليبيا مصنفة من ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم، وهذه المؤشرات أثرت سلباً على العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد، واهتزت ثقة المواطنين في حكومتهم وكذلك أثر على سمعتها بين عامة الدول.

من خلال هذه التحديات الكبيرة التي تواجهها الدولة واقتصادها الوطني، فإن الأمر يتطلب من الحكومة ضرورة التفكير بجدية في وضع آلية محكمة تُخفف من الآثار السلبية لهذه الظاهرة الخطيرة والتصدي لها بشتى الطرق، وهذا يتأتى من خلال تطبيق أبعاد الحوكمة بالقطاع العام والالتزام بما تتطلبه من مرتكزات أساسية لها. وعليه فإن إشكالية الدراسة تتمحور في التساؤلات التالية:

- ما هو دور ممارسات أبعاد الحوكمة في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام الليبي؟
- ما هو الواقع الفعلي لتصنيف ليبيا في مختلف مؤشرات الحوكمة ومدركات الفساد العالمية خلال السنوات 2014-2021م؟

1-4 فرضية الدراسة

في ضوء المشكلة التي تناولتها الدراسة وبعد أن اتضحت أبعادها ومخاطرها على الدولة الليبية وللإجابة على الإشكاليات المطروحة، فإنه تم صياغة فرضية رئيسية واحدة وهي على النحو التالي:
تطبيق أبعاد الحوكمة الرئيسية والالتزام بمتطلباتها يساهم في الحد من الفساد المالي في القطاع العام الليبي ويحسن سمعتها وتصنيفها بين الدول الأخرى في مؤشرات الحوكمة العالمية.

1-5 أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أبعاد الحوكمة في الحد من الفساد المالي في القطاع العام الليبي ولتحقيق الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يمكن تناول الأهداف الفرعية التالية:
- 1- تعريف مفهوم الحوكمة بصورة عامة وحوكمة القطاع العام بصورة خاصة وأبعادها الرئيسية.
- 2- تعريف مفهوم الفساد وأنواعه.
- 3- إظهار قراءة تحليلية مقارنة عن الوضع في ليبيا فيما يخص مؤشرات حوكمة القطاع العام ومدركات الفساد خلال السنوات 2014-2021م.
- 4- الوصول إلى النتائج النهائية التي من خلالها يمكن تقديم التوصيات المناسبة لتسخيرها في عملية التصدي لظاهرة الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام الليبي وتحسين سمعة البلاد بين دول العالم.

1-6 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها في جانبين رئيسيين هما:

الجانب الأول، يتمثل في خطورة الفساد المالي الذي استشرى في مؤسسات القطاع العام الليبي وما ترتب عليه من آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد الوطني وعلى سمعتها بين دول العالم.

الجانب الثاني، يتمثل في زيادة الاهتمام الدولي بالحوكمة خاصة في السنوات الأخيرة لكونها تعد من المفاهيم الحديثة التي نجحت من خلالها عدة دول حول العالم في مكافحة ظاهرة الفساد بشتى أنواعه.

1-7 منهجية الدراسة

تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة فإنه تم الاعتماد على المناهج العلمية التالية:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** استخدم هذا المنهج لهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة والتقارير المحلية والدولية فيما يتعلق بمؤشرات الحوكمة ومدركات الفساد الخاصة بالدولة الليبية.

2. **المنهج المقارن التحليلي:** استخدم هذا المنهج بهدف إجراء المقارنة بين مؤشرات الحوكمة ومدركات الفساد المتعلقة بليبيا للسنوات الثماني الأخيرة ومقارنتها مع نتائج بعض الدول الأخرى خلال نفس الفترة.

1-8 حدود الدراسة

1- **الحدود الموضوعية:** تتمثل الحدود الموضوعية في معرفة دور أبعاد الحوكمة في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام الليبي، حيث ركزت هذه الدراسة على البيانات والمعلومات فيما يخص الحوكمة والفساد المتعلقة بالشأن الليبي والتي وردت في تقارير كلاً من ديوان المحاسبة الليبي ومنظمة الشفافية الدولية ومنظمة الاقتصاد العالمي.

2- **الحدود الزمنية:** تم اختيار فترة زمنية ممتدة من 2014 إلى 2021م، وذلك لسببين رئيسيين:

- **أولهما:** أن مقدار التغيير السنوي في مؤشرات الحوكمة ومدركات الفساد العالمية سواء كانت بالموجب أو بالسالب بطيئة، ولهذا فإن الأمر يحتاج لفترة زمنية طويلة لتوضيح مدى التغيير في هذه المؤشرات.

- **ثانيهما:** من أجل إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن الوضع الحقيقي الذي تعاني منه الدولة الليبية من ظاهرة نقشي فساد مالي كبير في مؤسسات القطاع العام، وتدني مركزها العالمي بين الدول فيما يتعلق بمؤشرات الحوكمة ومدركات الفساد وذلك منذ عدة سنوات مضت.

2- الإطار النظري

2-1 مدخل عام للحوكمة

تعتبر الحوكمة المؤسسية (Corporate Governance) من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة وتميز الأداء. كما نجحت الحوكمة في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي (الجيباني، جبريل، وصادقة، 2019).

فقد ظهر مفهوم الحوكمة في العقد الأخير من القرن العشرين، الذي صاغته المنظمات الدولية المختصة ليساعد الشركات والمؤسسات العامة على تحديد أهدافها ومراقبة العمل بها، بالإضافة إلى أنها ترتبط بتقييم

الأداء والمحاسبة خصوصاً في القطاع الحكومي. بحيث أصبحت الحوكمة بمختلف أبعادها شرطاً رئيساً لتحقيق النمو والتنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة، وذلك من خلال إيجاد الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية اللازمة للقضاء على الفقر والبطالة والفساد في البلاد. كما أن الحوكمة تعمل على تطبيق مفاهيم الشفافية والنزاهة والمصادقية، وعلى وجود مؤسسات عامة فاعلة وكفؤة تستجيب لاحتياجات المواطنين وتعزيز العدالة الاجتماعية فيما بينهم (محمد، نايف محمود، 2012).

2-2 تعريف الحوكمة

من الملاحظ بأنه لا يوجد تعريف موحد لمصطلح الحوكمة متفق عليه من قبل كافة القانونيين والاقتصاديين والكتاب والباحثين، بل توجد عدة تعريفات لها وذلك حسب طبيعة عمل واهتمام هذه الأطراف، نتيجة إلى تداخل العديد من الأمور القانونية والاقتصادية والمالية والتنظيمية والاجتماعية في تعريفات الحوكمة إلا أن هذه التعريفات أغلبها متشابهة المضمون، وفيما يلي نذكر البعض منها. تعرف الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المؤسسة على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية" (عبدالعال، طارق، 2005). هناك من عرفها أيضاً بأنها "الإدارة القائمة على النزاهة، والشفافية، والمساءلة والمحاسبة، ومكافحة الفساد، وتحقيق العدالة دون تمييز، وتطبيق القانون على الجميع، مع توفير الرقابة الداخلية والخارجية". (أبولنصر، مدحت، 2015)

في حين يرى البعض بأن الحوكمة هي: "مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة، وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة المؤسسة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل" (الخطيب، خالد، 2009).

2-3 حوكمة القطاع العام

ظهر مفهوم حوكمة القطاع العام أو ما يعرف بحوكمة الحكومات بشكل تطبيقي في نقاشات قادتها وزارة المالية الهولندية في عام 2000؛ حيث عقدت عدداً من الاجتماعات وورش العمل بهدف تفعيل دور حوكمة القطاع العام في هولندا ومحاولة الإجابة عن ماهية هذا النوع من الحوكمة وكيفية تطبيقها. إن أهم ما اهتمت به حوكمة القطاع العام هو تكريس تضافر الجهود من كافة القطاعات الحكومية لمنع حدوث الأزمات المالية والإدارية التي تؤدي بشكل عام إلى هدر الأموال العامة، وإلى فقدان التحكم في النظام الإداري، وفقدان المسؤوليات عند حدوث خلل في تطبيق الأنظمة والمشاريع المختلفة، وتشغيل العمليات العامة بشكل ما يعرف بالأفقي بين دوائر القطاع العام (غادر، محمد ياسين، 2012).

2-4 أهمية الحوكمة في القطاع العام

يكتسي الاتجاه نحو حوكمة القطاع العام أهمية بالغة كونه يسعى إلى إخضاع نشاط الجهاز الحكومي إلى مجموعة من الأنظمة والسياسات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة القطاع العام، والرفع من

مستويات أداء الجهات الحكومية، والحد من تداخل صلاحيات ومسؤوليات القائمين عليه، وتكريس المساءلة، وتحسين المنظومة الرقابية فيه، وكذلك الرفع من مستوى الشفافية والإفصاح، ووضع حد لحالات الفساد، والمحافظة على المال العام، باعتباره الوسيلة الأساسية التي تستطيع الدولة من خلالها تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وضمان حقوقهم، واستخدام الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات، مع ضرورة قياس الأداء والتعرف على آراء الأفراد وفق مبدأ المشاركة والشفافية والعدالة وتحمل المسؤوليات (بن دعاس ورقوب، 2019).

2-5 أبعاد حوكمة القطاع العام

إن الحوكمة أصبحت ضرورة حتمية لبناء مؤسسات الدولة، بحيث تكون خالية من الفساد وتشتغل بشفافية وبكفاءة وفعالية، ويكون فيها الجميع خاضعين للمحاسبة والمساءلة القانونية على مختلف المستويات والمناصب الإدارية. وفي هذا الشأن، فإنه توجد عدة منظمات ومؤسسات دولية مهتمة بشؤون الحوكمة تقوم بإصدار تقاريرها السنوية المتضمنة مؤشرات الحوكمة ومدركات الفساد لجميع دول العالم، ومن الملاحظ بأن أغلب أبعاد الحوكمة التي تستخدمها هذه المنظمات تتشابه في التسمية والمضمون. ومن أبرز هذه المنظمات الدولية التي اهتمت بشؤون حوكمة القطاع العام ما يلي:

- البنك الدولي (The World Bank)

- مؤسسة الاقتصاد العالمي (The Global Economy)

- مؤشرات الحوكمة العالمية (The Worldwide Governance Indicators)

- منظمة الشفافية الدولية (International Transparency Organisation)

في عملية تقييم حوكمة القطاع العام الليبي ومدركات الفساد، فلقد تم الاعتماد على مؤشرات هامة صادرة عن البنك الدولي قام بها (Daniel Kaufmann) وآخرون، حيث تناولوا فيها جميع التعريفات الواسعة للغاية والضيقة المتعلقة بالحوكمة، وفي النهاية توصلوا إلى تحديد ثلاث ركائز رئيسية تركز عليها حوكمة القطاع العام في أي دولة وهي: (Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, 2010)

(أ) العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها؛

(ب) قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال؛

(ج) احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم. ومن خلال هذه الركائز الثلاثة تم التوصل إلى ستة أبعاد أساسية يتم من خلالها تقييم الحوكمة في القطاع العام، وهي على النحو التالي:

أولاً: العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها وتشمل:

1- المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability)

طبقاً لهذا المؤشر يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المساءلة وبدون استثناء، إضافة إلى ذلك، يقيس مدى قدرة المواطنين في الدولة بالتعبير عن رأيهم والمشاركة في اختيار

حكومتهم. بالنسبة لقياس هذا المؤشر طبقاً لمنظمة الاقتصاد العالمي، فإن المدى المقرر له ينحصر ما بين (-2.5 ضعيف؛ 2.5 قوي).

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence)

يقصد به استقرار النظام السياسي في الدولة وقبوله من جميع الأطراف، مع ضرورة القبول بقواعد اللعبة السياسية بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة. وهذا المؤشر يقيس مدى احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية، بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية. ومقياس هذا المؤشر ينحصر ما بين (-2.5 ضعيف، 2.5 قوي)، إلا أن في بعض الحالات السيئة قد يتجاوز (-2.5) خاصة في الدول التي تشهد عدم استقرار سياسي وبها اضطرابات وحروب.

ثانياً: قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال وتشمل:

1- فعالية الحكومة (Government Effectiveness)

تتحقق فاعلية الحكومة من خلال توظيفها لجميع الموارد المتاحة بطريقة سليمة وواضحة بما يخدم الصالح العام، وإدارة هذه الموارد وتنفيذ السياسات العامة بفاعلية وكفاءة تامة. حيث يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات الحكومية لمواطنيها، كما يقيس هذا المؤشر أيضاً قدرة الحكومة في صياغة وجودة الأنظمة والسياسات العامة ومدى مصداقيتها والالتزام بها عند التنفيذ، كما يقيس أيضاً درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية والجهوية. بالنسبة لتقييم الدول في هذا المؤشر عادةً ما تكون النتائج محصورة ما بين (-2.5 ضعيف) و(2.5 قوي).

2- جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (Regulatory Quality)

هذا المؤشر يتضمن منظومة التشريعات القانونية التي يتحدد من خلالها علاقة الدولة بأفراد المجتمع، وتضمن سلامتهم وحقوقهم مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بينهم، وتطبيق القوانين بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين جميع أفراد المجتمع. ويعتمد في قياس هذا المؤشر على قيم محصورة ما بين (-2.5 ضعيف، 2.5 قوي).

ثالثاً: احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية وتشمل:

1- سيادة القانون (Rule of Law)

سيادة القانون تعني بأن الجميع يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، حيث يقيس هذا المؤشر مدى توفير سيادة القانون في الدولة، والفصل بين السلطات، وثقة المتعاملين بتطبيق القوانين والأحكام والنصوص القانونية من قبل الحكومة بشكل عادل على جميع الأفراد والمنظمات وبدون تمييز في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالنسبة لنتائج مقياس هذا المؤشر حسب نظام التقييم الخاص بمنظمة الاقتصاد العالمي فإنها عادةً ما تكون محصورة بين (-2.5 ضعيف) و(2.5 قوي).

2- السيطرة على الفساد (Control of Corruption)

يعد مؤشر السيطرة على الفساد من مؤشرات الحوكمة المهمة، حيث أن السيطرة على الفساد له ارتباط وثيق بجودة مخرجات مؤسسات القطاع العام ككل، الذي من خلاله تتحقق التنمية، ويدعم النمو الاقتصادي،

والاستقرار السياسي، وسيادة القانون. ففي ظل الفساد تتردى جميع خدمات العامة ولا يمكن تحقيق التنمية ولا الرفاهية، وهذه السيطرة ينبغي أن تشمل كافة أنواع الفساد الإداري والمالي. ولقياس هذا المؤشر طبقاً لمنظمة الاقتصاد العالمي ينحصر ما بين المدى (-2.5)، يوجد فساد كبير)، هذه الحالة تعني بأن سيطرة الدولة على الفساد ضعيفة جداً وأنه متفشي في البلاد، والمدى (2.5)، لا يوجد فساد)، وفي هذه الحالة تكون الدولة سيطرتها قوية على الفساد.

2-6 مفهوم الفساد

إن الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته وموجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة وكذلك في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار، وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى (محمد، سعاد عبدالفتاح، 2008).

2-7 تعريف الفساد المالي

لقد تعددت تعاريف مصطلح الفساد بتعدد أنواعه، ربما تختلف في صياغة كلماتها، إلا أنها تشترك جميعها في المضمون، بحيث تندرج كلها تحت ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة والحصول على منفعة شخصية. فهناك من عرف الفساد على أنه "استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، وهو أيضاً استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة" (حمد، أحمد، 2019).

بينما عرفت الأمم المتحدة الفساد على أنه "إساءة استعمال القوة العمومية، أو المنصب أو السلطة، والمخالفة الصريحة للقواعد والإجراءات المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي لكافة المؤسسات، وذلك بغرض الحصول على نفع لشخص أو جهة اعتبارية من تلك المخالفة" (الأمم المتحدة، 1999).

أما البنك الدولي فقد عرف الفساد بأنه "إساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويوجد الفساد في كل أنحاء العالم، لكنه ينتشر في العادة في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة التي تعاني في الغالب من أوضاع الهشاشة والصراع" (البنك الدولي، 2020).

أما منظمة الشفافية الدولية فقد عرفت الفساد تعريفاً بليغاً وشاملاً على أنه "إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية" (International Transparency Organisation, 2022).

2-8 أنواع الفساد المالي

تعكس ظاهرة الفساد بصورة عامة ضعف المنظومة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة للتصدي لجميع الممارسات الفاسدة في مؤسساتها العامة، والتي تم تصنيفها إلى أنواع متعددة، ولكنها في مجملها لا تخرج عن الأنواع التالية: (الجميل، هشام مصطفى، 2014).

1- الفساد العرضي: وهو يكون أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين، أو مؤقتاً وليس منتظماً، أو هو السلوك الذي يمارسه موظفي الخدمة العامة على شكل رشوة أو تصرفات غير قانونية بشكل استثنائي ومحدود.

2- **الفساد المؤسسي:** وهذا الفساد قد يكون موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة، وعادة ما يكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربح منها، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات.

3- **الفساد المنتظم:** وهذا النوع قد يصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا ما يقصده "Johnston"، بالفساد المنتظم أو الممتد. وهو يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

4- **الفساد الصغير:** ويقصد به ذلك السلوك الذي يمارسه موظفي الخدمة العامة بتقاضيمهم مبالغ جانبية من خلال رشاي صغيرة من الجمهور لتسهيل معاملاتهم، ومن جهة أخرى لإعانة أنفسهم بزيادة مصادر دخلهم. وهذا النوع من الفساد يكون محدود التأثير على الاقتصاد.

5- **الفساد الكبير:** يقصد به السلوك الذي يسلكه كبار المسؤولين والسياسيين بحكم صلاحيتهم الواسعة في اتخاذ قرارات بشأن التعاقدات الكبيرة والمشاريع الممولة من الخارج، وبالتالي الحصول على أموال كبيرة للصالح الشخصي، وهذا النوع من الفساد أكثر خطورة من السابق وأكثر تأثيراً على الاقتصاد.

6- **الفساد ضئيل الشأن:** يحدث هذا النوع من الفساد من قبل المسؤولين الحكوميين، لاسيما البيروقراطيين الإداريين من المستويات الدنيا، ومن أهم المعاملات التي يحدث فيها هذا النوع من الفساد هي مكاتب الضرائب والترخيص والمنافع الحكومية مثل العلاج الطبي وقروض الإسكان والمنح الدراسية والتوظيف.

7- **الفساد عظيم الشأن:** يحدث هذا النوع من الفساد في المستويات العليا للحكومة، حيث يتفاعل القادة السياسيون والبيروقراطية والقطاع الخاص، ويتكون هذا الفساد من قرارات حكومية لا يمكن اتخاذها بدون مشاركة سياسية على مستوى عال، مثل عقود المشتريات الخارجية، وتوريد الأجهزة والمعدات.

2-9 الآثار السلبية للفساد

للفساد آثار وتداعيات سلبية خطيرة على مجمل الجوانب والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومعرفة هذه الآثار وانعكاساتها السلبية على جوانب الحياة في المجتمع، يخلق وعياً لدى الشعوب ويحفز القوى المختلفة في المجتمع، من أحزاب سياسية ومنظمات ومؤسسات ونقابات على محاربة هذه الظاهرة ومحاصرتها (محمد، منال جابر، 2017).

أولاً: الآثار الاقتصادية وتتمثل في عدة مظاهر أهمها: سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، عرقلة معدل النمو الاقتصادي، وتدهور البنية الأساسية للمرافق العامة، وتحميل المواطنين عبء أكبر من تكلفة التنمية، وتغيير هيكل الإنفاق الحكومي بما لا يخدم الصالح العام.

ثانياً: الآثار الاجتماعية وتتمثل في عدة مظاهر أهمها: الانتقاص من هبة الدولة وسيادة القانون، شيوع اليأس والإحباط بين المواطنين، وتراجع مستويات الرفاهية الاجتماعية.

ثالثاً: الآثار السياسية وتتمثل في عدة مظاهر أهمها: انخفاض مستوى الأداء الحكومي، عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، زيادة حالات الضعف والانقسام في المجتمع.

الجانب العملي

في هذا الجانب تم تناول البيانات والأرقام الخاصة بليبيا عن السنوات 2014-2021، التي وردت في تقارير منظمة الاقتصاد العالمي، لغرض تحليلها وتقييمها طبقاً لأبعاد الحوكمة في القطاع العام.

3-1 الجهود المبذولة من الدولة الليبية في مكافحة الفساد

خطت ليبيا خطوات أساسية منذ فترة نحو الإصلاح من أجل حماية المال العام ومكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية، إلا أنها مازالت تعاني الدولة من غياب تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة، إذ تشير التقارير المحلية والدولية إلى تفشي ظاهرة الفساد بشكل كبير في الدولة مقارنة بدول العالم الأخرى.

ومن بين هذه الإصلاحات التي قامت بها ليبيا خلال السنوات الماضية ما يلي: القانون رقم (11) لسنة 2014 بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والقانون رقم (2) لسنة 1979م بشأن الجرائم الاقتصادية، والقانون رقم (10) لسنة 1993م بشأن التطهير، والقانون رقم (3) لسنة 1986م بشأن (من أين لك هذا؟)، والقانون رقم (10) لسنة 2005م بشأن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقانون رقم (1013) لسنة 2017م بشأن اصدار قانون غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي نظم مسألة استرداد الموجودات الناتجة عن جريمة غسيل الأموال، إلا أنه لم يتطرق إلى بقية جرائم الفساد الأخرى الواردة في الاتفاقية كالرشوة والإثراء غير المشروع واختلاس المال العام واستغلال النفوذ، حيث أغلب عائدات تلك الجرائم يتم تهريبها إلى الخارج (أبوسهمين، ملاك الطاهر، 2015).

3-2 دلائل الفساد في ليبيا حسب تقارير ديوان المحاسبة الليبي

يعتبر الفساد المالي في ليبيا من أخطر أنواع الفساد التي تعاني منه الدولة، لأنه تربطه علاقة وثيقة بالأنواع الأخرى من الفساد، كما يترتب عليه نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية أثرت على العملية التنموية للاقتصاد الليبي طوال العقود الماضية، وجعلته أغنى اقتصاد بأفقر شعب (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016).

وديوان المحاسبة في ليبيا يعتبر الجهاز الأعلى للرقابة المالية في الدولة، وهو هيئة مهنية مستقلة محايدة، يهدف بشكل أساسي إلى تحقيق رقابة فاعلة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه وكيفية التصرف فيه، وذلك من خلال فحص الحسابات ومراجعتها وتقييم أداء جميع الجهات الخاضعة لرقابته، ومن ثم إعداد تقاريره السنوية طبقاً للتشريعات النافذة في البلاد.

ونظراً لضخامة حجم التقارير السنوية الصادرة عن الديوان خلال سنوات الدراسة والتحليل، والتي وصل عدد صفحات التقرير السنوي الواحد إلى قرابة (1,000) صفحة، ولهذا تم الإكتفاء بسرد نوعية بعض المخالفات والتجاوزات المثبتة في تقاريره السنوية، وذلك من أجل التأكيد على ما جاء في مشكلة الدراسة، وهي تفشي ظاهرة الفساد بمختلف أشكاله في المؤسسات الحكومية بالدولة الليبية. وفيما يلي بعض المخالفات مختلفة التصنيف حسب تقرير الديوان. (ديوان المحاسبة الليبي، 2014-2021)

- 1- الاستيلاء على المال العام دون وجه حق وتهريبه للخارج باستخدام عقود توريد ومشروعات وهمية.
- 2- التلاعب في مخصصات جائحة كورونا وعلاج جرحى الحروب والتأمين الطبي والدراسة بالخارج.

- 3- هنالك ازدواجية في الصرف على الغرض أو المشروع نفسه أكثر من مرة، بالإضافة إلى أن عدد من الجهات تتفق الأموال بناءً على مستندات مزورة وملفقة.
- 4- التلاعب في العهد المالية الممنوحة بالمخالفة للقوانين والتشريعات المالية المعمول بها في الدولة.
- 5- التصرف في حسابات الجهات العامة للمصالح الشخصية بتحويل أموال إلى حسابات شركات تتبع المسؤول أو أفراد أسرته.
- 6- التلاعب بالبطاقات المصرفية واختلاس الأموال من حسابات المودعين وتحويلها لحسابات خاصة.
- 7- الإهمال والتقصير في حفظ المال العام بخزائن الجهات العامة، وكذلك التقصير في حفظ أموال المودعين من خلال منح تسهيلات بمبالغ كبيرة دون توفر الضمانات الكافية.
- 8- اختلاس الأموال العامة من المصارف عن طريق تنفيذ حوالات وهمية لصالح حسابات خاصة.
- 9- استغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب خاصة عن طريق الابتزاز وطلب الرشوة.
- 10- إهدار المال العام من خلال تضخيم قيمة العقود بالزيادة على أسعار السوق والعروض المقدمة والتلاعب في أسعار التوريدات والخدمات.
- 11- التلاعب في الإيرادات العامة وخاصة المتعلقة بقطاع النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي للدخل.
- 12- الاستيلاء على المال العام بمبالغ كبيرة وذلك من خلال صرف المرتبات الوهمية.
- 13- إهدار المال العام من خلال التعاقد مع شركات غير قادرة على التنفيذ وتوقفها عن تنفيذ التزاماتها التعاقدية بعد صرف أموال لها دون ضمانات.

3-3 دلائل الفساد في ليبيا حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح، تأسست في برلين عام 1993م، لفضح الفساد وتقليل آثاره الضارة في جميع أنحاء العالم، حيث تستهدف هذه المنظمة محاربة الفساد على كافة المستويات، من الحكومات المحلية إلى الشركات متعددة الجنسيات، تماشياً مع إيمانها بأن الفساد يخلق الفقر ويديمه، ويضعف الديمقراطية، ويشوه التجارة الوطنية والدولية، ويعرض الأمن القومي للخطر، ويهدد الموارد الطبيعية في جميع أنحاء العالم.

هذه المنظمة تصدر تقريرها السنوي بشأن مؤشر مدركات الفساد لجميع دول العالم تحت مسمى (Corruption Perceptions Index)، الذي يرمز له اختصاراً (CPI)، وليس بمؤشر الفساد لكون الفساد في أي دولة من الدول يعمل في الخفاء ويحرص الفاسدون على أن يتم فسادهم بالتخفي، ولكن يمكن إدراك آثار هذا الفساد بشكل واضح على أوضاع كثيرة في أي دولة من دول العالم. ويعد هذا المؤشر من ضمن أهم مؤشرات مدركات الفساد في العالم، حيث يقيس مستويات الفساد بالقطاع العام في (180) دولة حول العالم، وتعتمد نتائج هذا المؤشر على مدى محصور ما بين (0 و100) نقطة، بحيث يمثل الصفر البلدان الأكثر فساداً، في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة وشفافية والتي تعتبر دول بلا فساد. (International Transparency Organisation, 2021).

بالنسبة لوضع ليبيا في هذا الشأن، فأنها تعتبر دولة مصنفة من ضمن الدول العشرة الأكثر فساداً في العالم، حيث سجلت ليبيا خلال الفترة 2014-2021م لهذا المؤشر بمتوسط قدره (16.75) نقطة، بحد أدنى (14) نقطة في سنة 2016م، وبحد أقصى قدره (18) نقطة خلال السنتين 2014، 2019م. ومنذ سنة 2011م، والبلاد تتدرج إلى الأسوأ وصولاً إلى أن استقرار الوضع خلال سنة 2021م، عند (17) نقطة، هذا ما جاءت به هذه المؤشرات، لتؤكد لنا ما تم طرحه في مشكلة الدراسة والمتمثلة في تفشي ظاهرة الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام في ليبيا، وما ترتب عليه من آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد الوطني للبلاد، وعلى سمعتها بين دول العالم. والجدول التالي يبين الدرجة السنوية التي تحصلت عليها ليبيا في هذا الشأن، وترتيبها بين دول العالم وعدد الدول التي شملها هذا المؤشر.

الجدول رقم (1) نتائج مؤشر مدركات الفساد العالمي								
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدرجة التي تحصلت عليها ليبيا من 100	18	16	14	17	17	18	17	17
ترتيب ليبيا بين دول العالم	166	161	170	171	170	168	173	172
عدد الدول التي شملها المؤشر	175	167	176	180	180	180	180	180

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير متعددة لمنظمة الشفافية الدولية.

3-4 تقييم أبعاد الحوكمة في القطاع العام الليبي

في هذا الشأن، تم تحليل البيانات والأرقام المتعلقة بليبيا وتقييمها من خلال استخدام سنة أبعاد أساسية للحوكمة صادرة عن البنك الدولي والتي تم التطرق إليها فيما سبق في الجانب النظري. لقد تم اختيار البيانات والمعلومات التي لها علاقة مباشرة بعنوان الدراسة من منظمة الاقتصاد العالمي التي تعتبر من المنظمات الرسمية والموثوقة دولياً. حيث تختار هذه المنظمة جميع بياناتها ومعلوماتها بعناية من مصادر رسمية متعددة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي. ويتم تحديث سلسلة هذه البيانات الخاصة بها بشكل مستمر، وذلك بناءً على تواريخ الإصدار الخاصة بكل دولة. وهذه المنظمة تقدم أكثر من (300) مؤشر وأرقاماً محدثة متعلقة بمؤشرات الحوكمة ومدركات الفساد والنتائج المحلي الإجمالي والتضخم والعديد من المؤشرات الأخرى. وتعتمد نتائج هذه المؤشرات على بيانات تجارية واقتصادية مهمة لـ 200 دولة حول العالم. (The Global Economy, 2014-2021).

أولاً- المشاركة والمساءلة Voice and Accountability

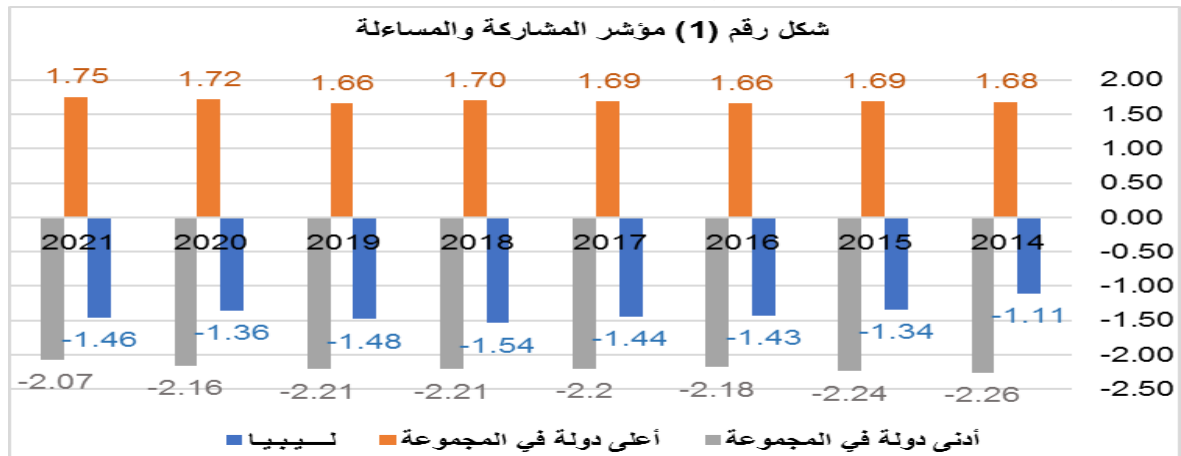
هذا المؤشر يرصد لنا مدى المشاركة لدى الليبيين في عملية اتخاذ القرارات المصيرية، مثل قدرتهم في المشاركة لاختيار حكومتهم، وحرية التعبير وإبداء الرأي، وحرية تكوين الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، حيث يرى العديد من الخبراء والمهتمين بالحوكمة أن تطبيق هذا المبدأ يحول دون تفشي الفساد، ذلك على اعتبار أن المجتمع يشارك في عملية الرقابة. إضافة إلى أن هذا المؤشر يقيس مدى تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة والمحاسبة على جميع الأفراد وبدون استثناء.

فبالنسبة لوضع ليبيا في هذا المؤشر يعتبر متدني وغير مطمئن خلال السنوات الماضية وذلك مقارنةً مع باقي الدول الأخرى، حيث ظهرت جميع نتائجه (سالبة)، وكان آخرها خلال سنة 2021م الذي سجل معدل متدني قدره (-1.46) نقطة، مما يعطينا دلائل واضحة بأن هناك ضعف في مستوى مشاركة الليبيين في اتخاذ القرار المصيرية والانتخابات العامة، وكذلك غياب دور الجهات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في الضغط على الحكومة من أجل المطالبة بمحاربة ظاهرة الفساد المالي والإداري والتصدي له بشتى الطرق التي من بينها تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة على جميع الأفراد. والجدول التالي يبين نتائج مؤشر المشاركة والمساءلة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (2) نتائج مؤشر المشاركة والمساءلة								
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدرجة التي تحصلت عليها ليبيا	-1.11	-1.34	-1.43	-1.44	-1.54	-1.48	-1.36	-1.46
أعلى دول في المجموعة	1.68	1.69	1.66	1.69	1.70	1.66	1.72	1.75
أدنى دولة في المجموعة	-2.26	-2.24	-2.18	-2.20	-2.21	-2.21	-2.16	-2.07

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مؤشرات الحوكمة الصادرة عن الاقتصاد العالمي.

الشكل التالي يوضح لنا مدى الفرق الكبير بين ما حققته ليبيا في مؤشر المشاركة والمساءلة وباقي الدول الأخرى التي أحرزت نتائج موجبة وقوية في هذا الشأن، حيث سجلت بعض الدول مستويات عالية لتصل (+1.75) نقطة خلال سنة 2021م.



ثانياً: الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence

يعد مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف من أحد أهم مؤشرات الحوكمة، فكلما كانت الدولة مستقرة سياسياً انعكس ذلك إيجاباً على باقية المؤشرات الأخرى، مما يزيد من فاعلية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية والرقابية في البلاد. حيث قال سيمون بوليفار: " إذا لم يتوافر الاستقرار لأي مبدأ سياسي في الدولة، فإنه لا بد أن ينتهي إلى الفساد، ولا يلبث أن ينهار من أساسه" (الفيتوري، أحمد، 2022).

وقد سجلت ليبيا في هذا المؤشر قيم متدنية جداً طوال فترة الدراسة والذي تجاوز المستوى الطبيعي والمقرر لهذا المؤشر وهو (-2.5) نقطة، بحيث كانت جميع النتائج التي تحصلت عليها ليبيا لا تتعد كثيراً عن أسوأ النتائج التي تحصلت عليها بعض الدول غير المستقرة وبها حروب وصراعات سياسية، فعلى

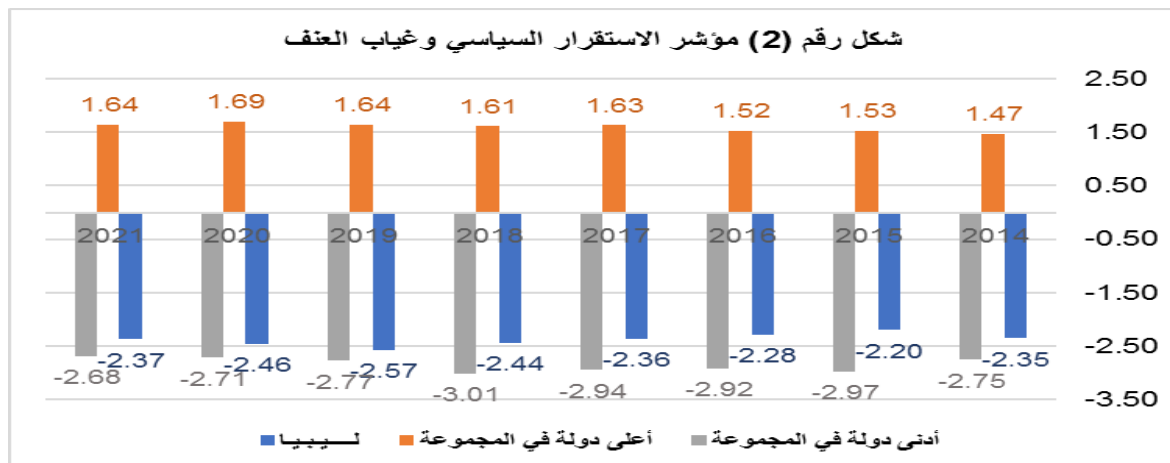
سبيل المثال، سجلت ليبيا في سنة 2019م معدل وقدره (-2.57) نقطة والذي يعتبر الأسوأ لها خلال فترة الدراسة، في حين سجلت سوريا في سنة 2015م مستوى متدني جداً وقدره (-2.97) نقطة، أما اليمن فقد سجلت في سنة 2018م مستوى متدني جداً أيضاً، حيث وصل إلى مستوى (-3.01) نقطة، وهي تعتبر الأسوأ نتيجة في المجموعة.

والجدول التالي بين نتائج مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال السنوات 2014-2021م.

جدول رقم (3) نتائج مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف								
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدرجة التي حصلت عليها ليبيا	-2.35	-2.20	-2.28	-2.36	-2.44	-2.57	-2.46	-2.37
أعلى درجة دولة في المجموعة	1.47	1.53	1.52	1.63	1.61	1.64	1.69	1.64
أدنى درجة دولة في المجموعة	-2.75	-2.97	-2.92	-2.94	-3.01	-2.77	-2.71	-2.68

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مؤشرات الحوكمة الصادرة عن الاقتصاد العالمي.

الشكل التالي يوضح لنا جلياً التدني الكبير الذي تحصلت عليه ليبيا في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال السنوات الماضية، الذي انحصر مده ما بين (-2.20) و (-2.57) نقطة.



ثالثاً- فاعلية الحكومة Government Effectiveness

يرتكز هذا المؤشر على محاولة قياس مدى قدرة الحكومة الليبية في توظيف مواردها البشرية والمالية المتاحة لها بكفاءة وفاعلية تامة، لكي تستطيع تقديم الخدمات العامة إلى مواطنيها ببسر وجودة عالية، ويقاس هذا المؤشر أيضاً مدى استقلالية الحكومة الليبية عن الضغوط السياسية والجهوية والقبلية، ومدى جودة السياسات العامة في البلاد وآلية تطبيقها، وكذلك يقاس أيضاً مدى مصداقية الحكومة في الالتزام بتنفيذ السياسات والخطط المرسومة لها والوعود التي وعدت بها المواطنين.

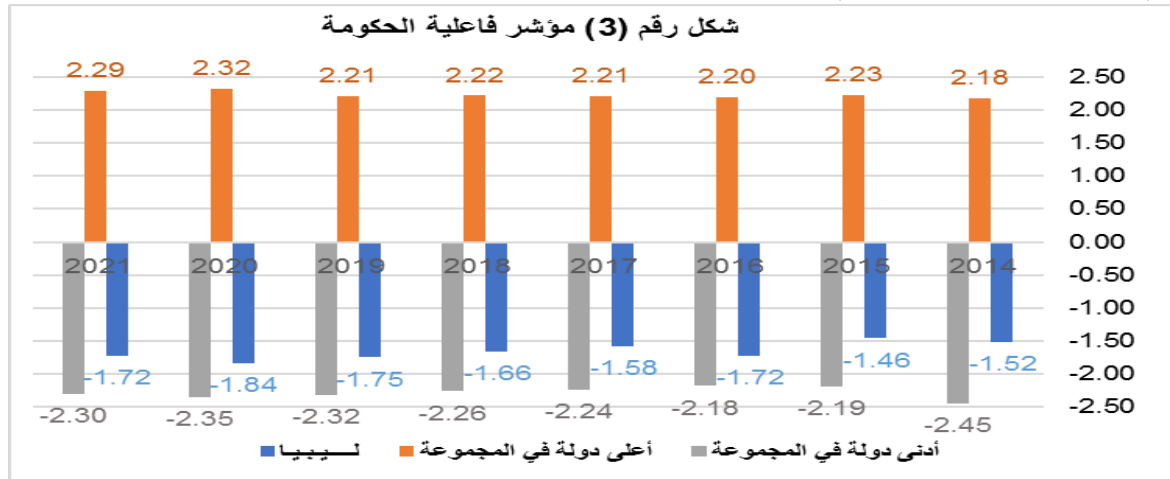
في هذا الشأن، فإن ليبيا قد سجلت مراتب متأخرة كثيراً مقارنة مع باقي الدول الأخرى، حيث كان مستواها قريب إلى الاستقرار وهو "ضعف فاعلية الحكومات"، مع وجود تذبذب بسيط بين الهبوط والصعود خلال الفترة 2014-2021م. وتم الاستدلال بمصطلح **الحكومات بدلاً من الحكومة**، وذلك لسبب تعدد الحكومات في ليبيا التي تولت أمور الدولة خلال الفترة الماضية والتي وصل عددها إلى (10) حكومات متعاقبة ومتوازية.

ومعدل فاعلية الحكومة في ليبيا خلال 2014م كان (-1.52) نقطة، لیتجه نحو الأسوأ في سنة 2021م، ويستقر عند النقطة (-1.72)، والجدول التالي يبين مستوى مؤشر فاعلية الحكومات الليبية.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدرجة التي تحصلت عليها ليبيا	1.52-	1.46-	1.72-	1.58-	1.66-	1.75-	1.84-	1.72-
أعلى درجة دولة في المجموعة	2.18	2.23	2.20	2.21	2.22	2.21	2.32	2.29
أدنى درجة دولة في المجموعة	2.45-	2.19-	2.18-	2.24-	2.26-	2.32-	2.35-	2.30-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مؤشرات الحوكمة الصادرة عن الاقتصاد العالمي.

ومن الملفت للنظر، أن جميع الحكومات في ليبيا سجلت مستويات متدنية في مؤشر فاعلية الحكومة خلال سنوات الدراسة، بالرغم من إنفاقها عشرات المليارات من الدينارات سنوياً على بنود الميزانية العامة للدولة. مما يعكس لنا ضعف فاعلية وكفاءة أداء الحكومات مع تقشي فساد مالي كبير في المؤسسات العامة للدولة. وهذا ما يؤكد عليه ديوان المحاسبة الليبي في مجمل تقاريره السنوية محل الدراسة والتقييم. والشكل التالي يوضح لنا جلياً مدى تدني مستوى مؤشر فاعلية الحكومات الليبية خلال السنوات الأخيرة.



رابعاً- جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها Regulatory Quality

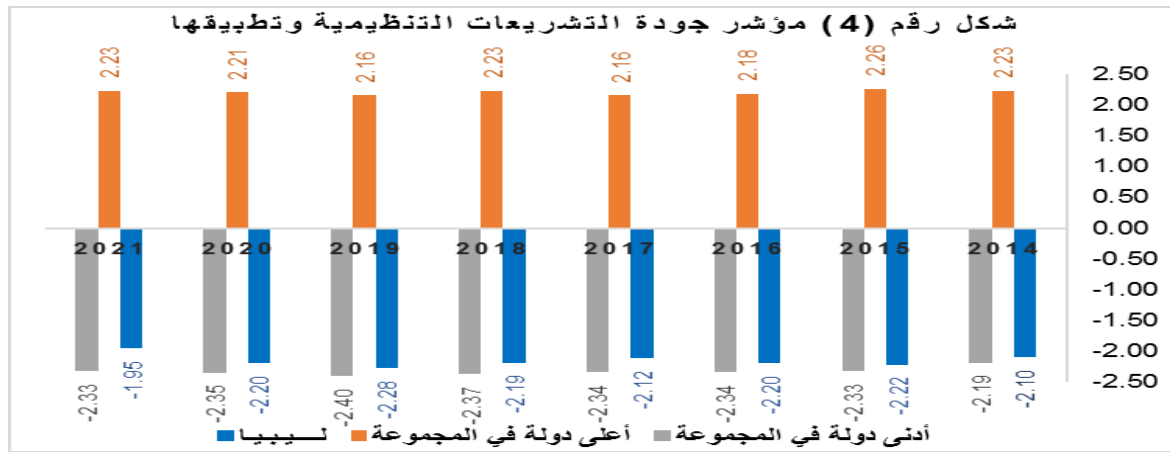
يرصد هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات العامة، كونه يهتم بقياس مدى جودة القرارات والأنظمة التي تتبناها الحكومة في سبيل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، كما أنه يهتم أيضاً بقياس مدى جودة القوانين والتشريعات واللوائح في ليبيا التي تتحدد من خلالها علاقة الدولة بأفراد المجتمع، وتضمن السلامة لهم وحقوق كل منهم، مهما كان لون بشرته أو توجهه السياسي، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فيما بينهم، وتطبيق القوانين بما يضمن النزاهة والشفافية والمحاسبة وإرساء قواعد العدالة بين جميع أفراد المجتمع.

في هذا الصدد، سجلت ليبيا نتائج متدنية، بحيث كانت محصورة ما بين (-1.95 و -2.28) طوال سنوات الدراسة والتحليل، وهذا دليل آخر واضح وصريح يبين الضعف الشديد والمُزمن الذي تعاني منه الدولة الليبية في مجال جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، مما ساهم في تقشي الفساد المالي في البلاد. والجدول التالي يبين مؤشر جودة التشريعات في ليبيا ومقارنتها مع مؤشرات الدول الأخرى.

جدول رقم (5) نتائج مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها								
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنة
1.95-	2.20-	2.28-	2.19-	2.12-	2.20-	2.22-	2.10-	الدرجة التي حصلت عليها ليبيا
2.23	2.21	2.16	2.23	2.16	2.18	2.26	2.23	أعلى درجة دولة في المجموعة
2.33-	2.35-	2.40-	2.37-	2.34-	2.34-	2.33-	2.19-	أدنى درجة دولة في المجموعة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مؤشرات الحوكمة الصادرة عن الإقتصاد العالمي.

والشكل التالي يوضح لنا جلياً مستوى مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها في ليبيا ومقارنته مع باقي الدول الأخرى التي حققت نتائج عالية، حيث وصل البعض منها سنة 2021م إلى مستوى (2.23+) نقطة.



خامساً- سيادة القانون Rule of Law

سيادة القانون تعني بأن يكون جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على جميع أفراد المجتمع بالتساوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة وسيادة القانون، 2022).

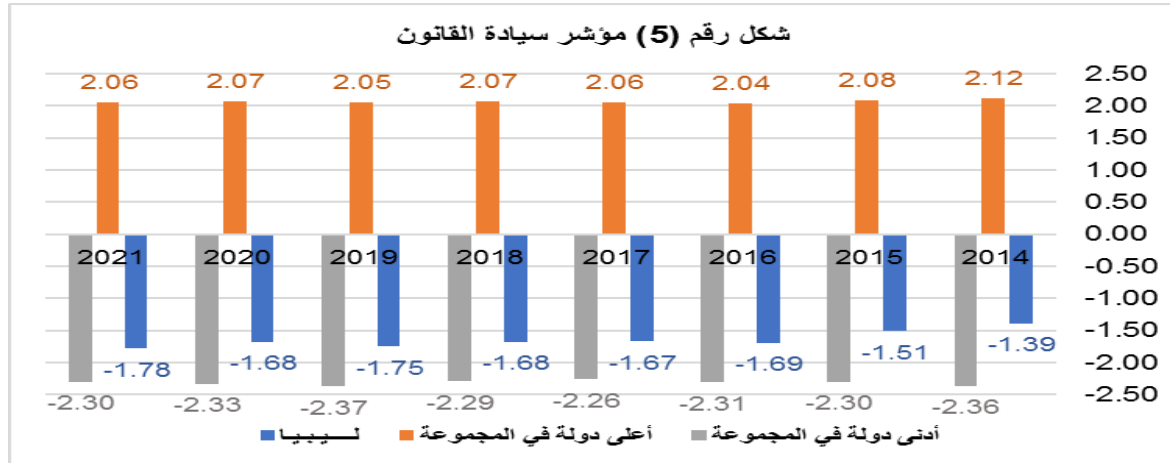
في هذا الشأن، فإن ليبيا سجلت قيم متدنية وجميعها (بالسالب)، مع ملاحظة أن مستوى هذا المؤشر كان الأسوأ له خلال سنة 2021م، والذي سجل معدل قدره (-1.78). مما يشير ضمناً إلى غياب دولة القانون، وضعف الأداء في بعض الأجهزة القضائية والرقابية للقيام بعملها على أكمل وجه، نتيجة لعدم إعطاء الأهمية الكافية لتوصيات هذه الأجهزة من قبل بعض الجهات والمؤسسات العامة، وهذا ما أكد عليه ديوان المحاسبة الليبي في عدة تقارير سنوية.

إضافة إلى ذلك، هناك بعض القوانين والتشريعات في الدولة إما أن تجدها صدرت في عهد النظام السابق، بحيث يشوبها القصور أو الخلل نتيجة لاختلاف نظام الحكم، مما جعلها لا تتماشى مع الواقع الحالي، وإما تجد بعض القوانين قوية المضمون ومُحكمة ويمكن تطبيقها والاستفادة بعد ثورة فبراير 2011م، إلا أنها غير مُفعلة نتيجة لانعدام الاستقرار السياسي والأمني الذي تعاني منه عامة البلاد. والجدول التالي يوضح النتائج التي سجلتها ليبيا في مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 2014-2021م.

جدول رقم (6) نتائج مؤشر سيادة القانون								
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنة
1.78-	1.68-	1.75-	1.68-	1.67-	1.69-	1.51-	1.39-	الدرجة التي حصلت عليها ليبيا
2.06	2.07	2.05	2.07	2.06	2.04	2.08	2.12	أعلى دول في المجموعة
2.30-	2.33-	2.37-	2.29-	2.26-	2.31-	2.30-	2.36-	أدنى دولة في المجموعة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مؤشرات الحوكمة الصادرة عن الاقتصاد العالمي.

والشكل التالي يوضح نتائج مؤشر سيادة القانون في الدولة الليبية ومقارنته مع باقي الدول الأخرى.



سادساً- السيطرة على الفساد Control of Corruption

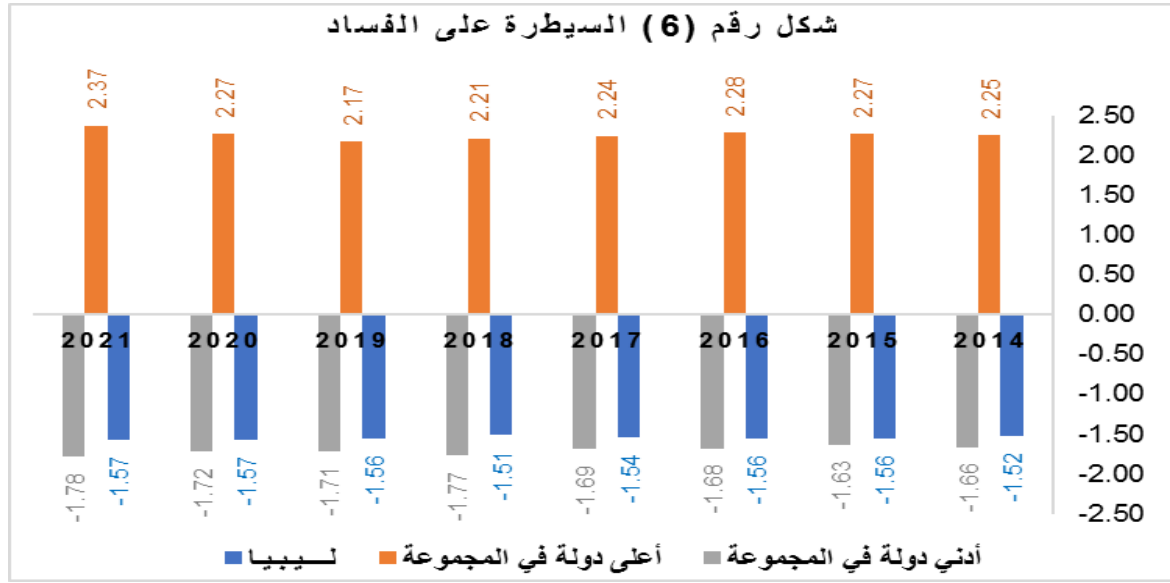
هذا المؤشر مختص بقياس مدى سيطرة الدولة على الفساد بجميع أشكاله، حيث يتتبع ويرصد مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب ومنافع شخصية، وكذلك الحد من الاستغلال السيئ للوظيفة وسيطرة النخب وأصحاب المصالح الخاصة على مفاصل الدولة، وعدم التردد في كشف الفاسدين وحالات الفساد، ومن تم تحويلهم للقضاء ومحاسبتهم. والجدول التالي يوضح مستويات الفساد في ليبيا خلال فترة الدراسة والتحليل ومقارنتها مع باقي الدول الأخرى في المجموعة.

جدول رقم (7) نتائج مؤشر السيطرة على الفساد								
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنة
1.57-	1.57-	1.56-	1.51-	1.54-	1.56-	1.56-	1.52-	الدرجة التي حصلت عليها ليبيا
2.37	2.27	2.17	2.21	2.24	2.28	2.27	2.25	أعلى درجة دولة في المجموعة
1.78-	1.72-	1.71-	1.77-	1.69-	1.68-	1.63-	1.66-	أدنى درجة دولة في المجموعة

المصدر: بالاعتماد على تقارير مؤشرات الحوكمة الصادرة عن الاقتصاد العالمي.

ومن الملفت للنظر، بأن النتائج الخاصة بليبيا فيما يتعلق بمؤشر سيطرة الدولة على الفساد كانت قيمها (سالبة) وتتجه نحو الأسوأ سنوياً، مما يؤكد لنا ما تم طرحه في مشكلة هذه الدراسة، والمتمثلة في المعاناة الحقيقية التي تعاني منها الدولة الليبية من فساد كبير طوال هذه السنوات، وعدم قدرة الحكومة على كبح هذه الظاهرة الخطيرة، لتصبح ليبيا للأسف الشديد في قائمة العشر دول الأكثر فساداً في العالم. وهذا ما أكدت عليه منظمة الشفافية الدولية في تقاريرها منذ عدة سنوات مضت. حيث سجلت ليبيا خلال 2021م،

معدل بالسالب قدره (-1.57) نقطة، وهو يعتبر الأسوأ خلال فترات الدراسة. والشكل التالي يتضح لنا الأمر جلياً عن مدى تفشي ظاهرة الفساد في ليبيا مقارنة مع باقي الدول النظيفة.



3-5 النتائج

من خلال تحليل البيانات والأرقام الخاصة بمؤشرات حوكمة القطاع العام ومدرجات الفساد المتعلقة بليبيا، تبين بأن هناك دلائل ومؤشرات حقيقية تعاني منها الدولة الليبية منذ سنوات مضت، مما تسببت في آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد الوطني، وعلى سمعتها الدولية أيضاً، والتي تم التوصل من خلالها إلى النتائج التالية:

- 1- هناك تدني ملحوظ في مستوى مؤشر المشاركة لدى عامة الليبيين فيما يتعلق باتخاذ القرارات المصيرية والانتخابات العامة واختيار حكوماتهم، وخاصة الحكومات الأخيرة التي جاءت عن طريق الأمم المتحدة، وكذلك غياب دور منظمات المجتمع المدني في البلاد للمساهمة في عملية الضغط على الحكومة للمطالبة بمحاربة ظاهرة الفساد المتفشي في المؤسسات العامة للدولة.
- 2- أظهرت النتائج بأن مستوى مؤشر الاستقرار السياسي ونبذ العنف في ليبيا متدني جداً ويعتبر من أسوأ النتائج خلال الفترة، مما تسبب في فراغ سياسي، وخلق بيئة خصبة للفساد والفاستين في البلاد.
- 3- هناك تدني ملحوظ في مستوى مؤشر فاعلية الحكومة، وهذه دلائل تشير إلى عدم قدرة الحكومات في رسم السياسات العامة والخطط المستقبلية السليمة للدولة والالتزام بتنفيذها طوال هذه السنوات، وكذلك أيضاً تشير إلى عدم قدرتها في عملية توظيف واستثمار الموارد المتاحة لها بكفاءة وفاعلية تامة، مما انعكس سلباً على الاقتصاد الوطني وعلى جودة الخدمات العامة المقدمة لمواطنيها.
- 4- غياب الإرادة السياسية الوطنية الجادة لمكافحة الفساد بشتى أنواعه في مؤسسات الدولة، نتج عنها عدم الاهتمام الكافي في تبني خطة استراتيجية شاملة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة طوال هذه السنوات.
- 5- أسفرت نتائج الدراسة إلى ضعف أداء الحكومات في صياغة النظم والتشريعات التنظيمية التي تحدد العلاقة بين الدولة ومواطنيها، وتضمن سلامتهم وحقوق كل منهم، وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع، الأمر الذي تسبب في ضعف جودة التشريعات العامة.

6- هناك ضعف ملحوظ لمؤشر سيادة القانون نتيجة لضبابية بعض التشريعات أو سوء التطبيق أو لخلل بها أو قصور يشوبها، وكذلك هناك البعض منها غير مُفعّل نتيجة لانعدام الاستقرار السياسي والأمني الذي تعاني منه عامة البلاد، أو تجد بعض القوانين صدرت منذ زمن بعيد، جعلها لا تتماشى مع الحاضر، هذه العوامل كلها تساهم في خلق بيئة مناسبة للفساد وغياب دولة القانون.

7- أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن مستوى مؤشر السيطرة على الفساد في ليبيا متدني بشكل كبير مقارنة بباقي الدول الأخرى، نتيجة لإهمال بعض الأجهزة التي انشئت في الدولة لأغراض خاصة، وعدم دعمها بالكوادر البشرية المؤهلة والامكانيات والصلاحيات التي تمكنها من ممارسة مهامها على أكمل وجه، ومن أهم هذه الأجهزة التي تحارب الفساد والفاستدين في البلاد هي "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد".

8- من خلال قياس وتحليل مؤشر مدركات الفساد الخاص بليبيا، تبين بأن هناك تراكمات كبيرة من الفساد المالي تعاني منها الدولة منذ عدة سنوات مضت، مما تسبب في هدر أموال وثروات طائلة، مع تدني ملحوظ في مستوى الأداء المؤسسي والخدمات العامة في البلاد، وهذا الأمر مُثبت وموثق لدى عدة هيئات ومؤسسات محلية ودولية منها ديوان المحاسبة الليبي ومنظمة الشفافية الدولية ومؤسسة الاقتصاد العالمي.

3-6 التوصيات

من خلال النتائج السابقة، تبين بأن هناك مؤشرات خطيرة ودلائل ثابتة تهدد الدولة الليبية واقتصادها الوطني وسمعتها العالمية، بسبب ظاهرة الفساد المالي المستشري في مفاصل الدولة. وعليه نوصي بما يلي:

1- القيام بعمليات توعية مجتمعية مكثفة بخصوص المشاركة وبيان أهميتها في عملية اتخاذ القرارات المصرية ومحاربة الظواهر السلبية الخطيرة في البلاد، والتي منها ظاهرة الفساد المالي، ومدى تأثيره السلبي على كافة أفراد المجتمع والاقتصاد المحلي وسمعة ليبيا بين دول العالم.

2- تبني تطبيق مفهوم الحوكمة في مؤسسات القطاع العام الليبي، وذلك من خلال إعداد البرامج الإعلامية والندوات والتدريبية لترسيخ ونشر ثقافة الحوكمة في البلاد، باعتبارها تمثل خط الدفاع الأول ضد أي نوع من أنواع الفساد، وأيضاً لما لها أثر كبير في المساهمة لزيادة فاعلية الحكومة وتحسين الاستقرار السياسي في الدولة الليبية.

3- تفعيل القوانين الهامة في البلاد وخاصة المتعلقة بمكافحة الفساد، مثل القانون رقم (2) لسنة 1979م، بشأن الجرائم الاقتصادية، والقانون رقم (3) لسنة 1986م بشأن (من أين لك هذا؟)، وكذلك تفعيل القانون رقم (10) لسنة 2005م، بشأن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

4- الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في التصدي لظاهرة الفساد المالي في مؤسساتها العامة عن طريق تطبيق نظام الحوكمة، وخاصة الدول العربية التي سبقتنا في هذا الشأن والشبيهة بالبيئة الليبية باعتبارها خطة استراتيجية يمكن أن تتبناها الدولة الليبية للاستفادة منها مستقبلاً.

- 5- العمل على استخدام أساليب الحكومة الإلكترونية على نطاق واسع في جميع الوحدات والمكاتب الإدارية العامة، وذلك لإتمام الإجراءات والمعاملات الحكومية، وهذا الأمر سيساهم في تقليل احتكاك المواطن بالموظف العام، وما قد ينتج عنه من إغراءات مالية لتسهيل إتمام الإجراءات غير السليمة.
- 6- الالتزام بمبدأ الإفصاح الشامل والشفافية في مؤسسات القطاع الحكومي، وذلك من خلال نشر البيانات المالية والتقارير الدورية، بحيث تكون مطبوعة أو منشورة في مواقعها بالشبكة الإلكترونية، مما يساعد في التردد للعمليات المالية التي يشوبها الفساد والتبذير، وكذلك يزيد من الثقة في الحكومة.
- 7- دعم هيئة مكافحة الفساد وجميع الأجهزة الرقابية والقضائية بإمكانيات وصلاحيات واسعة تمكنهم من القيام بعملهم على أكمل وجه، وكشف الفساد والفاستين، وملاحقتهم وتقديمهم للقضاء والعدالة، وعدم التهاون معهم مهما كان المنصب الوظيفي للجاني، مع التشديد في العقوبات المفروضة على مرتكبيها.
- 8- العمل على تشكيل هيئة عليا على مستوى الدولة، تضم فريق عمل من المختصين الأكفاء في مجال القانون والمالية والإدارة، بحيث تتولى هذه الهيئة مراجعة كافة القوانين واللوائح والنظم والتشريعات عامة، والتي يشوبها خلل أو قصور واضح خاصةً أو التي صدرت منذ عدة سنوات مضت ولم تعد تتماشى مع الحاضر، وهذا سيساهم في عملية الإصلاح ومكافحة الفساد بجميع أنواعه.

الخلاصة

خلصت هذه الدراسة والدراسات السابقة، بأن الفساد بمختلف أشكاله يمثل خطراً على التنمية المستدامة وسيادة القانون، والاستقرار السياسي، ويعتبر من أكبر التحديات التي تواجهها عامة الدول، حيث إن هذه الظاهرة الخطيرة لها تأثير كبير على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية.

ولهذا يعتبر الفساد المالي في ليبيا تحدياً كبيراً في طريق أي عملية اقتصادية وسياسية حقيقية لإعادة بناء الدولة الليبية ومؤسساتها العامة، إلا أنه يجب علينا أولاً أن نعترف بأن لا توجد خلطة سحرية سريعة أو نظام معين بذاته يمكن من خلاله للدولة كبح جماح الفساد بسهولة، ومع هذا فإن قدرات الحوكمة في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة أثبتت نجاحها مؤخراً في عدة دول عربية وغربية حول العالم.

وعليه.. فإن كفاءة وفاعلية الحوكمة لا تتأتى إلا من خلال إصلاحات شاملة تقوم بها الحكومة الليبية لجميع العناصر الأساسية والمكونات التنظيمية في الدولة، سواء كانت القانونية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، بالإضافة إلى تضافر الجهود من جميع الأفراد والقطاعات الخاص والجهات الرسمية وغير الرسمية في هذه العملية الشاقة، من أجل محاربة هذه الظاهرة الخطيرة المتفشية في مؤسسات القطاع العام، وكذلك الخروج بالدولة الليبية إلى بر الأمان وتحسين سمعتها بين عامة الدول.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الفتيوري، أحمد (2022). *الفساد الليبي الحادق*. مقال منشور تم الاسترداد من صحيفة اندبندنت الأخبارية: <https://bit.ly/3XMRVRn>

البنك الدولي (2020). *وقائع مكافحة الفساد*، تقرير منشور في صحيفة البنك الدولي بتاريخ 2020/02/19م، تم الاسترداد من <https://bit.ly/3gHSmMj>

أكرم، حمزة محمد (2019). *دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات المملوكة للدولة- تحليلات واستنتاجات نظرية*. ورقة بحثية منشورة في المؤتمر الدولي للعلوم التقنية، طرابلس - ليبيا.

الجيباني، صقر حمد و جبريل، وائل محمد و صداقة، عبدالعزيز علي (2019). *واقع الاقتصاد المؤسسي في ليبيا من خلال مؤشرات الحوكمة: دراسة تحليلية قياسية عن الفترة 1996-2018*. المؤتمر الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب-ليبيا. (الصفحات 354-380)، تم الاسترداد من <https://www.elmergib.edu.ly>

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (2016). *الفساد المالي في الاقتصاد الليبي، قراءة تحليلية للأسباب والآثار واستعراض للحلول*. ورقة بحثية منشورة بمجلة السياسات والاستراتيجيات، طرابلس-ليبيا، تم الاسترداد من www.loopsresearch.com

أبو النصر، مدحت (2015). *الحوكمة الرشيدة فن في إدارة المؤسسات عالية الجودة*، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

أبوسهمين، ملاك الطاهر (2015). *مؤانمة التشريع الليبي مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الناحية الجزائرية*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة طرابلس- ليبيا.

الجمال، هشام مصطفى (2014). *الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوطني*، المالية العامة والتشريع الضريبي. ورقة بحثية منشورة بمجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر. الصفحات 526 – 619.

الخطيب، خالد (2009). *تأثير مبادئ حوكمة الشركات على الشركات العالمية*، ورقة بحثية منشورة بمؤتمر إدارة منظمات الأعمال (التحديات العلمية المعاصرة) جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.

الأمم المتحدة، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم (1999). *مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم*، مكتب السياسات الانمائية؛ مقال منشور في موقع جمعية الشفافية الكويتية، تم الاسترداد من <https://bit.ly/3YgJD39>

بن دعاس، زهير و رقوب، نريمان (2019). *مركزات حوكمة القطاع العام في الجزائر، حوليات جامعة الجزائر*، ورقة بحثية منشورة بمجلة حوليات - جامعة الجزائر، العدد (33)، الجزء الثاني، الصفحات 272-299.

بوحفص، حاكمي و بن غالي، الخالدية (2019)، *التجارب الدولية في مجال إرساء الحوكمة ومكافحة الفساد المالي والإداري - دروس مستخلصة للجزائر*، ورقة بحثية منشورة بمجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية بالجزائر، المجلد (3)، العدد (1)، صفحات 119-143.

حمد، أحمد (2019)، *مكافحة الفساد في التشريع الفلسطيني المقارن "دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة"* عمان الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

ديوان المحاسبة الليبي (2021)، *مجموعة تقارير الديوان السنوية عن الفترة (2014-2021)*، تم الاسترداد من <https://www.audit.gov.ly/ar>

شعيتير، جازية (2021)، *مكافحة الفساد في ليبيا: تعدد السياقات وشمولية السياسات*، ورقة بحثية منشورة بصحيفة مركز مدافع لحقوق الإنسان، تم الاسترداد من <https://bit.ly/3SLJLYy>

طويطي، مصطفى و مجدوب، خيرة (2019). *آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي والإداري في ظل مبدأ الإفصاح والشفافية*. ورقة بحثية منشورة بمجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية- الجزائر. المجلد (3)، العدد (1)، صفحات 144-164

عبدالعال، طارق (2005). *حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، تطبيقات حوكمة الشركات في المصارف، الاسكندرية، مصر. الدار الجامعية.*

غادر، محمد ياسين (2012). *محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة بحثية منشورة في المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان. الصفحات 1-32.*

منظمة الشفافية الدولية (2021). *تقارير سنوية عن السنوات (2014-2021)*، تم الاسترداد من <https://www.britannica.com/topic/Transparency-International>

محمد، منال جابر، (2017). *أسباب الفساد في مصر: دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2017)*. المجلة العلمية بكلية الاقتصاد والتجارة- مصر، الصفحات 641-702.

محمد، نايف محمود (2012). *أثر الحوكمة في النمو في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة في الاقتصاد العراقي والدول المجاورة*، ورقة بحثية منشورة بمجلة مركز الدراسات الإقليمية- العراق، الصفحات 121-144.

محمد، سعاد عبدالفتاح (2008)، *الفساد الإداري والمالي في العراق*. ورقة بحثية تم الاسترداد من https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/migrated-files/itemfiles/222beb65ba449300f60f1ab866f47b18.doc

ثانياً. المراجع الأجنبية

International Transparency Organisation (2022), *What is corruption?* Retrieved from <https://www.transparency.org>

International Transparency Organisation, *Annual reports for the period (2014 - 2021)*. Retrieved from: <https://www.transparency.org>

Kaufmann, D. Kraay, A. & Mastruzzi, M, (2010), *The Worldwide Governance Indicators; Methodology and Analytical Issues*, The World Bank; Development Research Group; Macroeconomics and Growth Team- www.govindicators.org.

Sullivan, J. D. & Kell, G. (2009) *The Moral Compass of Companies: Business Ethics and Corporate Governance as Anti-Corruption Tools*, Global Corporate Governance Forum, The International Finance Corporation, Retrieved from www.cipe.org

The Global Economy (2021), *Annual reports for the period (2014 - 2021)*. Retrieved from: <https://www.theglobaleconomy.com>